مجلس بلدي الشمالية يحيي اليوم العالمي للعلاج الطبيعي

محاضرة تثقيفية لتعزيز الوعي بالحركة السليمة والعادات الصحية في بيئة العمل

أقام مجلس بلدي الشمالية محاضرة تثقيفية بمناسبة اليوم العالمي للعلاج الطبيعي، وذلك ضمن فعاليات النسخة العشرين من برنامج «حياكم»، بالتعاون مع مستشفى أمانة للرعاية الصحية – البحرين، وبحضور رئيس العلاقات العامة والإعلام عبدالله إبراهيم الذوادي، وأمين السر وموظفي المجلس البلدي، إلى جانب عدد من موظفي البلديات في أمانة العاصمة وبلديات الشمالية والجنوبية والمحرق.

وأدار اللقاء رئيس المجلس البلدي الشمالي الدكتور سيد شبر إبراهيم الوداعي، الذي أكد في مستهل كلمته أهمية مبدأ الشراكة والتعاون الاستراتيجي مع الجهات المختصة، بما يسهم في خدمة القضايا المشتركة وتعزيز الجهود التنموية والمجتمعية في مختلف المجالات.

وهدفت الفعالية إلى رفع مستوى الوعي بأهمية الحركة السليمة وترسيخ العادات الصحية اليومية، إلى جانب التعريف بأهمية العلاج الطبيعي الوقائي ودوره في المحافظة على سلامة الجسم، ولا سيما في بيئة العمل.

وتناول اللقاء عدداً من المحاور، من أبرزها مفاهيم العلاج الطبيعي والتوازن، من خلال التعريف بمفهوم العلاج الطبيعي ودوره في الحفاظ على التوازن الحيوي للجسم، وتحديد المراحل التي تستدعي التدخل العلاجي.

كما استعرض المشاركون الإرشادات الواجب الالتزام بها في بيئة العمل المؤسسية للتعامل مع إشكاليات الجلوس غير المنظم لفترات طويلة، ورصد العوامل السلبية المؤثرة على كفاءة الجسم، مع تأكيد أهمية الحركة المستمرة خلال ساعات العمل.

وتطرق اللقاء كذلك إلى الاستخدام السليم للأجهزة الرقمية، من خلال توضيح الطرق الصحيحة والخاطئة في التعامل مع الهواتف والأجهزة الإلكترونية، وتقديم نماذج إرشادية حول الاستخدام الآمن لها من الناحية الصحية والمهنية.

وشهدت الفعالية تقديم تطبيقات عملية وتمارين إرشادية توضح الطرق السليمة للحركة أثناء العمل، إلى جانب عرض نماذج توضيحية لكيفية الاستفادة من الحركة المستمرة في المحافظة على صحة وسلامة العاملين.

وفي ختام اللقاء، جرى استعراض أبرز التوصيات الرامية إلى ترسيخ الثقافة الصحية والوقائية بين الموظفين، وسط تفاعل ومشاركة إيجابية من الحضور، الذين أشادوا بأهمية المحاضرة وضرورة استمرار مثل هذه المبادرات التوعوية.

وأكد المشاركون أن هذه الجهود تأتي في إطار الحرص على تعزيز الوعي الصحي والوقائي وتوفير بيئة عمل مستدامة تسهم في دعم كفاءة الأداء الوظيفي والمحافظة على صحة العاملين، مع التقدم بمقترح إعداد ورشة عمل تخصصية تهدف إلى تعميم الاستفادة من أدوات وممارسات العلاج الطبيعي في بيئة العمل.

النائب حنان فردان تدعو إلى تسريع خطوات بناء مسجد «المصطفى» باللوزي بعد توثيق أرضه

أكدت النائب حنان محمد فردان أهمية الإسراع في الإجراءات والخطط اللازمة لبناء مسجد «المصطفى» (ص) بمنطقة اللوزي، مشيرة إلى أن المشروع يمثل تطلعاً أصيلاً لأهالي المنطقة وسكان مجمع 1020، ويلبي متطلباتهم الدينية والخدمية في ظل النمو العمراني والديمغرافي الذي تشهده المنطقة. وأشادت النائب فردان بالجهود الطيبة والمتابعة المستمرة التي يبذلها السيد نواف بن محمد المعاودة، وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، وكوادر الوزارة في خدمة دور العبادة، معربة عن شكرها وتقديرها لاهتمام الوزارة ومتابعتها لهذا الملف، والذي أثمر عن إنجاز توثيق الأرض المخصصة للمسجد، في خطوة مهمة تمهد الطريق للمضي قدماً نحو استكمال الإجراءات وبدء مرحلة البناء الفعلي.

وأوضحت النائب أنها تقدمت بطلب إلى وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف للنظر في استكمال باقي الإجراءات والخطط اللازمة وتسريعها، مؤكدة أن بناء المسجد بات يمثل حاجة مهمة لأهالي المنطقة والمصلين، وأن المساجد تشكل مرتكزاً أساسياً في حياة المجتمع لما تؤديه من دور ديني واجتماعي وروحي جامع، فضلاً عن مكانتها الكبيرة في حياة المواطنين.

وأضافت أن أهالي اللوزي وسكان مجمع 1020 يتطلعون إلى استكمال الخطوات اللازمة لإنشاء مسجد «المصطفى» (ص)، ليكون صرحاً دينياً يخدم أبناء المنطقة ويوفر المكان المناسب للمصلين لأداء الصلوات والشعائر الدينية.

وأكدت النائب أن تلبية تطلعات المواطنين ومتابعة احتياجاتهم تعكس روح التعاون والشراكة المثمرة بين السلطة التشريعية والجهات الحكومية، مشددة على أهمية استمرار هذا التعاون بما يسهم في تذليل الإجراءات وتسريع المشاريع التي تمس احتياجات الأهالي بصورة مباشرة.

وأعربت النائب فردان عن تقديرها لاهتمام ومتابعة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف لشؤون المساجد واحتياجات المواطنين في مختلف مناطق المملكة، آملة أن يحظى طلب أهالي اللوزي بالعناية اللازمة، وأن تسهم متابعة الوزارة في تسريع الخطوات المرتبطة بالمشروع.

وشددت النائب على أن خدمة المواطنين لا تقتصر على طرح المطالب، وإنما تستوجب المتابعة الجادة والمستمرة للملفات مع الجهات المعنية، والعمل بروح من التعاون والشراكة للوصول إلى نتائج عملية تلبي احتياجات الأهالي، مؤكدة أنها ستواصل متابعة ملف مسجد «المصطفى» بكل حرص واهتمام حتى يرى المشروع النور ويكون منارة دينية واجتماعية لأبناء المنطقة.

وأكدت أن صوت الأهالي ومطالبهم المشروعة سيبقى حاضراً دائماً في عملها النيابي، انطلاقاً من مسؤوليتها في نقل احتياجات المواطنين ومتابعتها، والعمل مع مختلف الجهات المعنية من أجل تحقيق ما يصب في خدمة المنطقة وأبنائها.

إطلالة

صناعة الرجال

هالة كمال الدين
halakamal99@hotmail.com

جاءت زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم لمعسكر «قدها جونيور» لتعكس الاهتمام الملكي السامي بالشباب والناشئة وتأكيد مكانتهم باعتبارهم صناع المستقبل والركيزة الأساسية في مسيرة التنمية والبناء في مملكة البحرين.

إن الاستثمار في الناشئة هو جزء لا يتجزأ من أمن الوطن، ووسيلة لبناء اقتصاد مستدام ومجتمع مبتكر يعتمد على المعرفة وتحويل الطاقات إلى إنتاج حقيقي، لذلك يجب أن يكونوا في مقدمة الأولويات والخطط بالنسبة إلى القادة؛ لأنهم يمثلون الضمانة الحقيقية لاستدامة التنمية ونهضة الوطن، وهذا هو نهج صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الذي لامسناه على أرض الواقع عبر مبادراته المهمة والمتنوعة التي تستهدف تطوير مهارات الشباب وتمكينهم في مختلف المجالات.

من أراد الاستثمار في نهضة الأوطان فعليه بالاستثمار في طاقات الشباب، وهو أمر لن يتحقق إلا بتزويدهم ببيئة منفتحة وتنافسية تقوم على الكفاءة والجدارة، فضلا عن غرس قيم مهمة، في مقدمتها الانتماء والهوية الوطنية وتحمل المسؤولية وتنمية الروح القيادية، وهو ما أكده كذلك سمو الفريق الركن الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة مستشار الأمن الوطني قائد الحرس الملكي وسمو العميد الركن الشيخ خالد بن حمد آل خليفة قائد العمليات الخاصة بالحرس الملكي، اللذان قدما كل الدعم والتشجيع لمعسكر «قدها جونيور» التدريبي الأول للناشئة.

هذا النجاح الكبير الذي حققه معسكر «قدها جونيور» في نسخته الاولي إنما يمثل مبادرة وطنية رائدة وتجربة تدريبية متكاملة تجمع بين التحديات البدنية والتربوية والمهارات الحياتية وتعزيز الثقة بالنفس والانتماء الوطني والعمل الجماعي، الأمر الذي حقق تفاعلا إيجابيا كبيرا من الناشئة لما أبدوه من اهتمام والتزام وانضباط وروح قيادية.

إن الرجال الحقيقيين لا يولدون، بل يصنعون، ولعل معسكر «قدها جونيور» هو نموذج مثالي لهذه الصناعة الثقيلة والثمينة والشاقة، التي تهدف إلى بناء أجيال قادرة على تحقيق الأمجاد وصيانة رسالة السلف، وخاصة في عصر لا يكاد يبقى فيه بين الناس من نماذج الرجولة سوى التسمية والأوصاف.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

نقض حكم خفض أتعاب محكم من 52 ألفا إلى 12 ألف دينار

«التمييز»: لا يجوز استحداث آلية جديدة لتحديد الأتعاب المتفق عليها

نقضت محكمة التمييز حكما قضى بتخفيض أتعاب محكم من 52 ألف دينار إلى 12 ألف دينار، وأكدت المحكمة في مبدأ قانوني مهم أن وظيفة القضاء في هذا المجال تتمثل في الوقوف على إرادة أطراف النزاع وتفسير ما اتفقوا عليه وليس إعادة صياغة الاتفاق أو استحداث آلية جديدة لتحديد الأتعاب.

وقال المحامي راشد عبدالرحمن إن نزاعا تحكيميا بين مجموعة شركات قد تم التعاقد فيه مع المحكم الطاعن وتم الاتفاق على أتعابه بقيمة 52 ألف دينار، وبعد تداول النزاع أصدر حكمه التحكيمي، فقام أحد طرفي التحكيم بطلب تخفيض أتعاب المحكم ورفضت محكمة أول درجة ذلك، إلا أن محكمة الاستئناف قامت بتخفيض أتعاب المحكم المتفق عليها إلى 12 ألف دينار فقط، فطعن المحكم على الحكم بالتمييز.

حيث أشارت المحكمة إلى أن اتفاق الأطراف قد نظم طريقة سداد أتعاب المحكم إلا أنه لم يتضمن أي نص يجيز تخفيض هذه الأتعاب أو إعادة تقديرها، وأن مجرد اختلاف الأطراف حول الأتعاب أو صدور قضاء من المحكم بعدم اختصاصه لا ينشئ بذاته سنداً قانونياً يخول للمحكمة إعادة تقدير الأتعاب المتفق عليها.

كما أشارت المحكمة إلى أن قضاء المحكم بعدم اختصاص المحكم بنظر النزاع لا يعني تلقائياً أن الأعمال التي قام بها المحكم أصبحت بلا مقابل ولا يجيز للمحكمة أن تستبدل بإرادة الأطراف تقديراً جديداً لم يرد في اتفاقهم، كما لا يبرر في ذاته إعادة النظر في الأتعاب التي اتفق عليها الأطراف ما دام الاتفاق قد نظم هذه المسألة ولم يتضمن نصاً يجيز تخفيضها أو إعادة تقديرها في مثل هذه الحالة.

وانتهت محكمة التمييز إلى أن الحكم المطعون فيه جاوز حدود تفسير الاتفاق عندما أعاد تقدير أتعاب المحكم رغم خلو الاتفاق من نص يمنحه هذه السلطة، فالاختصاص القضائي في تفسير الاتفاق لا يمتد إلى إنشاء شروط جديدة لم يتفق عليها الأطراف ولا إلى تعديل آثار الاتفاق تحت ستار تفسيره خصوصاً في المسائل التي حسمتها إرادة المتعاقدين بصورة واضحة ولا يجوز أن ينشأ من موقف أحد الخصوم قيد على العقد لم تتضمنه عباراته.

شرط التحكيم يحسم نزاع شركة مقاولات ومالك عقار على 3 آلاف دينار

قضت المحكمة الصغرى المدنية بعدم سماع دعوى نزاع بين شركة مقاولات وصاحب عقار، على مستحقات الشركة لبناء بيته في عراد، وذلك لوجود شرط التحكيم الإلزامي في عقد المقاولة المبرم بين الطرفين، الذي يوجب إحالة سائر النزاعات الناشئة عنه إلى التحكيم.

وقالت المحامية عبير العنزي وكيلة صاحب العقار: إن شركة المقاولات المدعية رفعت الدعوى أمام المحكمة وطالبت فيها القضاء بالزام موكلها بأن يؤدي للمدعية مبلغا قدره 3178 دينارا وتضمينه الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب الخبرة البالغة –/500 دينار ومقابل أتعاب المحاماة، وذلك على سند من أن المدعية كانت قد ارتبطت مع المدعى عليه باتفاقية مقاولة، التزمت بمقتضاها بتنفيذ أعمال التشطيبات والصباغة والسباكة والكهرباء بعقاره الكائن بمنطقة عراد لقاء مبلغ قدره –/9100 دينار، إلا أنه وإبان التنفيذ كلفها المدعى عليه بأعمال إضافية خارج نطاق التعاقد الأصلي، ونفاذا لذلك باشرت المدعية التزاماتها حتى تمام الإنجاز، واستيثاقا لمركزها القانوني استعانت في أكتوبر 2025 بخبير هندسي انتهى في تقريره الى تصفية الحساب بين الطرفين وترصيد مديونية تشغل ذمة المدعى عليه بمبلغ 3178 دينارا، إلا أن المدعى عليه تقاعس عن الدفع.

في المقابل تمسكت المحامية عبير العنزي في دفاعها بصفة أصلية بعدم سماع الدعوى وعرضها على القضاء العادي لوجود شرط التحكيم الإلزامي الوارد من عقد المقاولة المبرم بين الطرفين، الذي يوجب إحالة سائر النزاعات الناشئة عنه إلى التحكيم بعد تعيين محكم يتفق عليه المالك والمقاول، والتمسك على سبيل الاحتياط ببطلان وانعدام تقرير الخبرة الهندسي المقدم من المدعية المرفق بلائحة الدعوى ناعيا عليه القصور والتحيز لإعداده –أون لاين– والاعتماد حصرا على صور فوتوغرافية مرسلة من المدعية من دون انتقال الخبير فعليا الى معاينة عقار النزاع بمنطقة عراد أو حصر حجم الأعمال المنجزة وقيمتها، فضلاً عن خلو التقرير من مخرجات فنية تفند دفاعه الجوهري بشأن وجود عيوب فنية شابت التنفيذ تستوجب حصر كلفة إصلاحها واستنزالها من الثمن. ونوهت المحكمة في حيثيات الحكم بنص المادة (1/8) من قانون التحكيم رقم (9) لسنة 2015، والمستقى من قانون الأونسيترال النموذجي، أنه (على المحكمة التي ترفع أمامها دعوى في مسألة أبرم بشأنها اتفاق تحكيم أن تحيل الطرفين إلى التحكيم إذا طلب منها ذلك أحد الطرفين في موعد أقصاه تاريخ تقديم بيانه الأول في موضوع النزاع).

القبض على خمسة أشخاص لسرقتهم أسلاكا كهربائية بقيمة 14 ألف دينار

أعلنت وزارة الداخلية أن مديرية شرطة المحافظة الجنوبية تمكنت من القبض على خمسة أشخاص آسيويين تتراوح أعمارهم بين 21 و40 عاما، إثر قيامهم في واقعتَين منفصلتين بسرقة أسلاك كهربائية وجهاز تكييف من موقعي شركتين مختلفتين، وتُقدّر القيمة الإجمالية للمسروقات بنحو 14 ألف دينار بحريني.

وأوضحت المديرية أنه فور تلقيها بلاغين بهذا الشأن باشرت الشرطة عمليات البحث والتحري وجمع المعلومات والأدلة التي أسفرت عن تحديد هوية المذكورين والقبض عليهم.

وأشارت مديرية شرطة المحافظة الجنوبية إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، تمهيداً لإحالة القضية إلى النيابة العامة.

إلزام مستأجر فيلا دفع 5 آلاف دينار بدل انتفاع بعد تأخره في الإخلاء

ألزمت المحكمة الكبرى الإيجارية مستأجر فيلا أن يدفع للمالك مبلغ 5000 دينار بدل انتفاع، لتخلفه عن سداد الإيجار مدة ثلاثة أشهر و10 أيام، كما ألزمته المحكمة مصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة.

وقال المحامي محمد المناعي وكيل صاحبة الفيلا ان موكلته أبرمت عقد إيجار بموجبه استأجر المدعى عليه فيلا موكلته، مقابل أجرة شهرية قدرها 1500 دينار، وقد تخلف عن دفع الإيجار فتم رفع دعوى وصدر حكم سابق قضى بإلزام المدعى عليه سداد متأخرات الأجرة وإخلائه من العين المؤجرة، إلا أنه لم ينفذ الإخلاء إلا بتاريخ 10 أغسطس 2026، ما دفع المدعية إلى المطالبة ببدل انتفاع عن المدة التي استمر فيها شاغلاً العين من دون سداد مقابل.

وتداولت المحكمة الدعوى، وحضرت المدعية بوكيلها المحامي المناعي، بينما لم يحضر المدعى عليه رغم إعلانه، حيث قدم وكيل المدعية مذكرة أشار فيها إلى أحكام المادة (1) والمادة (22/أ) من قانون إيجار العقارات، وإلى المادة (99) من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية بشأن حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي.

وخلصت المحكمة إلى أن العلاقة الإيجارية بين الطرفين ثابتة، وأن المدعى عليه كان ملزماً بسداد بدل انتفاع عن العين حتى تاريخ الإخلاء الفعلي، وقالت إنها لاحظت أن الحكم السابق قد فصل في الأجرة المستحقة للمدعية عن الفترة من مايو 2025 حتى أبريل 2026، ومن ثم فلا يجوز للمدعية المطالبة مرة أخرى بأجرة شهر أبريل 2026، وعليه، اقتصر استحقاق بدل الانتفاع على الفترة من مايو 2026 حتى 10 أغسطس 2026.

وقدّرت المحكمة بدل الانتفاع بمبلغ 5000 دينار، بواقع 1500 دينار شهرياً، عن الفترة من شهر مايو 2026 ولغاية 10 أغسطس 2026، وهو ما يعادل ثلاثة أشهر وعشرة أيام، وحكمت بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعية مبلغ 5000 دينار، وألزمت طرفي التداعي بالمناسب من مصاريف الدعوى، وألزمت المدعى عليه بمقابل أتعاب المحاماة.

سنتان من الانتظار.. نريد حلا عاجلا ينهي معاناة الأهالي

ناشد اهالي منازل مجمع 457 – (سرايا 2 بوقوة) بشكل مستعجل حل مشكلة منسوب الطرق وامدادات الكهرباء، مؤكدين أنهم لأكثر من سنتين وأصحاب عشرات المنازل ينتظرون استكمال الطرق والخدمات، رغم أن منازلهم جاهزة للسكن.

وأشاروا أن المنازل مغلقة ومهجورة، تتعرض للحرارة والرطوبة وتتزايد أضرارها وصيانتها، بينما أصحابها يسددون أقساط القروض ويدفعون إيجارات سكن رغم امتلاكهم منازل جاهزة، موجهين مناشدة للتدخل العاجل وإنهاء مشكلة منسوب الشوارع والتنسيق لإيصال الكهرباء والماء.